الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

21 **مارس** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

"فرع هيئة حقوق الإنسان" يشارك في مهرجان "البن الثامن"

المصدر: جريدة واس الجمعة 06 شعبان 1442هـ -19 مارس 2021م
https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2204631

يشارك فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة جازان في مهرجان "البن الثامن" المقام حاليًا بمحافظة الدايربني مالك.
وأوضح مدير الفرع علاء بن حسن زعقان، أن المشاركة تأتي في إطار العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بها لدى زوار المهرجان، حيث يتعرف الزائر من خلال ركن الهيئة على مهام هيئة حقوق الإنسان، والجهود التي تبذلها المملكة في مجال حقوق الإنسان، وكذلك الخدمات والأعمال والنشاطات التي يقدمها الفرع في المنطقة.
وأشار إلى أن الفرع يوزع إصدارات الهيئة من الكتيبات المتخصصة والمطويات ومجلة الهيئة، إضافة إلى وجود متخصصين قانونيين لتقديم الاستشارات والإجابة عن أسئلة الزوار واستفساراتهم.

وكيل هيئة حقوق الإنسان للتقارير والمعاهدات يلتقي رئيسة مكتب الأردن للمنتدى العربي الأوروبي للحوار وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة واس الجمعة 06 شعبان 1442هـ -19 مارس 2021م
https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2204352

التقى وكيل هيئة حقوق الإنسان للتقارير والمعاهدات نايف بن معلا العتيبي؛ رئيسة مكتب الأردن للمنتدى العربي الأوروبي للحوار وحقوق الإنسان، رئيسة جمعية بادري للتنمية والتأهيل عبير الصلاحات، بمقر الهيئة الرئيس بالرياض.
وجرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون بين الجانبين بما يحقق الأهداف المشتركة في مجال حقوق الإنسان.
وأشادت الصلاحات بكمية ونوعية التطورات التي تشهدها المملكة، خاصة في مجال تمكين المرأة وجهودها في مكافحة جائحة كورونا – كوفيد 19، ووصفتها بالنموذج المثالي الذي ينبغي أن يُقتدى به عالميا، مستعرضة جهود جمعية بادري في الأردن، في مجال تمكين المرأة والتنمية الاجتماعية، وإسهاماتها التطوعية للتخفيف من حدة آثار جائحة كورونا.
من جانبه ذكر المعلا أن ما تحقق من إصلاحات وتطورات في المملكة خلال السنوات القليلة الماضية في إطار رؤية المملكة 2030 يفوق ما تحقق خلال عقودٍ من الزمن في مختلف المجالات بما فيها مجال حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن تلك الإصلاحات لم تتوقف حتى في ظل الانشغال العالمي بمكافحة جائحة كورونا.
وثمن المعلا الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وطنياً وإقليمياً ودولياً، مؤكداً ضرورة التزامها بمبادئ الموضوعية والحياد والمهنية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الأمم المتحدة تثمن قرارات المملكة بتعزيز ثقافة السلام وتأخذها نهجاً لها

المملكة تواجه التمييز العنصري.. بتلاحم المجتمع وتسامحه

المصدر: جريدة الرياض الاحد 08 شعبان 1442هـ -21 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1876070

أولت المملكة منذ تأسيسها وانطلاقا من أهميتها وثقلها ومكانتها الدينية والسياسية والاقتصادية، اهتماماً كبيراً للقضاء على التمييز العنصري وتعزيز ثقافة التسامح واحترام حقوق الإنسان والمحافظة على الوحدة الوطنية، التي أوجبت العدل والمساواة في الحقوق والواجبات، وحظرت التمييز العنصري بأشكاله كافة .

وفي سبيل القضاء على هذه الظاهرة على الصعيد الدولي، انضمت المملكة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تعمل على الحيلولة دون حصول أي ممارسات تنطوي على تمييز وعنصرية، ومن أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمواجهة الجريمة، وبروتوكول مواجهة تهريب المهاجرين والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وغيرها من الاتفاقات الدولية ذات العلاقة التي انضمت إليها المملكة .

ويحفل سجل المملكة الدولي بالشواهد والمنجزات المضيئة التي تقف شاهدًا على حرص المملكة قيادة وشعبًا على تعزيز السلام والتسامح والأخوة ونبذ العنف والتطرف، وتتويجا لجهودها في هذا المجال، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين مهمين قدمتهما المملكة إلى جانب عدد من الدول الصديقة، تمثل الأول في مشروع القرار الذي يهدف لتعزيز ثقافة السلام والتسامح لحماية المواقع الدينية، وهو يجرم كل الأعمال التي تدعو إلى الكراهية الدينية وترفض جميع خطابات التعصب .

أما القرار الثاني، فتمثل في المبادرة التي قدمتها لاعتماد اليوم العالمي للأخوة الإنسانية الذي يهدف إلى نشر قيم التسامح والتعايش ونبذ الكراهية وكل أشكال التعصب والعنصرية وتعزيز الحوار البنّاء بين الأديان واحترام الثقافات، وجعل العالم أكثر سلاماً وتسامحاً وأكثر تقبلاً لمعاني الأخوة الإنسانية .

ويأتي إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني تتويجا للجهود التي تبذلها المملكة على المستوى الداخلي من خلال مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة قضايا التمييز العنصري، وذلك بوصفه مركزًا وطنيًا مستقلاً معنيًا بترسيخ قيم التعايش والسلام والتسامح وحماية النسيج المجتمعي، من خلال نشر ثقافة الحوار، وهي الثقافة التي تدعمها وتتبناها المملكة منذ عقود طويلة، من خلال إتاحة جو من التواصل الجاد والمثمر الذي يفضي لإشاعة الانفتاح والاندماج والأخوة الوطنية المبنية على أساس المعرفة والثقة والبعيدة عن الأفكار السلبية والتوجهات الإقصائية .

ومنذ إنشائه، تمكّن المركز خلال سنوات معدودة من توفير البيئة الملائمة الداعمة للحوار الوطني بين فئات ومكونات وأطياف وشرائح المجتمع، وأسهم في صياغة الخطاب الديني الثقافي المبني على الوسطية والاعتدال من خلال الحوار البناء، وبما يحقق العدل والمساواة وحرية التعبير، في إطار منظومة متكاملة من احترام الآخر بكل أطيافه وثقافاته ومعتقداته، والعمل في نفس الوقت على تعزيز ونشر قيم العدل والمساواة والتسامح، ونبذ العنف والكراهية والعنصرية .

وتحقيقا لهذا الهدف، واضطلاعا بدوره الوطني ومسؤولياته المجتمعية، نفذ المركز وأطلق العديد من البرامج والمشاريع والدراسات والاستطلاعات العامة التي تهدف إلى تعزيز النقاط المشتركة بين أطياف المجتمع كافة والتأكيد على إيجابية التنوع، بما يقوي ويدعم الوحدة الوطنية بين كافة أبناء مناطق المملكة .

إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني تتويج للجهود على المستوى الداخلي

واستشعاراً منه بخطورة الغلو والتطرف، وأثره على التماسك الاجتماعي ووحدة الوطن ومكتسباته، بادر المركز في العام 2003 إلى عقد اللقاء الوطني الثاني للحوار الفكري في مكة المكرمة تحت عنوان "الغلو والاعتدال.. رؤية منهجية

شاملة"، وذلك للحيلولة دون تغلغله أو انتشاره بين كافة أفراد المجتمع، مع العمل على الانفتاح على الآخر، من خلال إتاحة جو من التواصل الجاد والمثمر

وجاء اللقاء الوطني الخامس في عام 2005 في جميع مناطق المملكة تحت عنوان: "نحن والآخر.. رؤية وطنية للتعامل مع الثقافات العالمية" كأبرز البرامج والمشاريع الذي خلص فيها المشاركون إلى رؤية وطنية واضحة في صياغة علاقتنا مع الآخر، وتمت خلاله مناقشة القضايا التي تبنى عليها العلاقة مع الآخر في إطار الأصول والقواعد الشرعية المتعلقة بالمواثيق والوفاء بالعهود والمساواة بين البشر واحترام حقوق الإنسان .

ولإدراكه لمدى أهمية التصنيفات الفكرية، ومدى خطورة اثارها السلبية على وحدة المجتمع في خلق الصراعات والتقسيمات، فقد نظم المركز في العام 2013 لقاء ثقافيا تناول موضوع التصنيفات الفكرية وأثرها على الخطاب الثقافي السعودي، شارك فيه نخبة من العلماء والمثقفين، والمثقفات السعوديين، استعرضوا خلاله موضوع التصنيفات الفكرية وأثرها على اللحمة الوطنية، وذلك في ظل ما تشهده الساحة الثقافية من حراك وتصنيفات وسجالات فكرية متنوعة، وخلصوا إلى وضع رؤية وطنية تعمل على الحد من تداعيات مثل هذه السجالات والتصنيفات التي بدأت تظهر في وسائل الإعلام وبالأخص في وسائل الإعلام الجديد .

وفي العام 2015، نظم المركز لقاءه الوطني العاشر تحت عنوان "التطرف وآثاره على الوحدة الوطنية" في عدد من مناطق المملكة، ناقش خلاله واقع التطرف والتشدد وأبرز مظاهره التي أدت إلى توفير مناخ حاضن لهذه المشكلة على المستويين الشرعي والفكري، والتركيز على الظروف التي أسهمت في بروزه على المشهد المحلي والإقليمي والدولي. وتطرق اللقاء إلى سبل مواجهة التطرف وتعزيز قيم الاعتدال والوسطية في المجتمع وتنوير الشباب وتحذيرهم من الوقوع في براثن الجهات التي تدعو إلى العنف والتطرف .

كما قدم المركز مجموعة من الفعاليات في مشروع "أسبوع التلاحم" منها ما خصص لمواجهة التطرف والتعصب"، الذي تتضمن فعالياته عددا من المحاضرات واللقاءات وورش العمل والبرامج التدريبية والمقاهي الحوارية والأمسيات الوطنية، والتي يهدف المركز أيضاً لتفعيل أدوار الشباب والإسهام في تمكينهم لبناء مبادرات تخدم الوطن، وبيان أهمية الاعتدال الفكري والتحذير من التطرف، وتقبّل الآخرين والتعايش معهم، تحقيقا للوحدة الوطنية وغرسها لدى أبناء الوطن .

علاوة على ذلك، أطلق المركز مشروع "تبيان لوطن متلاحم"، الذي نفذه في عدد من المناطق لنشر ثقافة الحوار، وترسيخ قيم الوسطية والاعتدال والتسامح والتعايش، 2، وبما يحقق المصلحة العامة، ويحافظ على الوحدة الوطنية إيماناً من المركز بأن ثقافة الحوار هي التي ستجنّب مجتمعنا الصراعات الفكرية، وتعزّز من أواصر الترابط بين كافة أفراده .

ونظراً لما يشكله التعصب الرياضي من تحد حقيقي يواجه المجتمع في خضم التصاعد الذي يشهده والانتشار الكبير لدرجة وصوله في بعض الأحيان إلى أفراد الأسرة الواحدة، فقد أطلق المركز عدداً من المبادرات والبرامج والمشاريع لمواجهة هذا الموضوع، أبرزها مبادرة "فرقنا ما تفرقنا" التي نفذها بالتعاون مع رابطة دوري المحترفين، بهدف تعزيز ونشر ثقافة الحوار في الوسط الرياضي، ومواجهة تداعيات كافة أوجه التعصب الرياضي والحد منه في الملاعب الرياضية السعودية .

كما وقّع المركز عدداً من الشراكات مع بعض الجهات التي لها علاقة بالنشاط الرياضي والتي يمكن أن تسهم مع المركز في الحد من تداعيات موضوع التعصب الرياضي ومن أبرز تلك الاتفاقات مذكرة التفاهم التي وقّعها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع مؤشرات وتطوير وبناء استراتيجيات لمواجهة التعصب، والحد من تأثيره على النسيج الاجتماعي .

وتهدف تلك الاتفاقية إلى الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في تصميم وبناء مؤشرات تساعد المركز في تطوير وبناء وإيجاد أفضل الاستراتيجيات في مجال تعزيز مبادئ الروح الرياضية والحد من مشكلة التعصب الرياضي، وتخفيف الاحتقان بين الجماهير ومعالجة السلوكيات الخاطئة .

كذلك أقام المركز ورشة عمل بعنوان: "مؤشرات التعصب الرياضي"، شارك فيها نخبة من المعنيين بالشأن الرياضي في المملكة، وذلك لإطلاق مؤشر علمي لرصد وقياس ظاهرة التعصب الرياضي، سعيا لتخفيف الاحتقان بين جماهير الأندية الرياضية ومعالجة السلوكيات السلبية وانعكاسها على الأسرة والمجتمع .

من جهة أخرى، نفذ المركز الوطني للاستطلاعات الراي العام " رأي " التابع للمركز عددا من الاستطلاعات المتخصصة لمواجهة التمييز العنصري بكافة أشكاله ، كما أصدر المركز عدة أفلام قصيرة تناولت ظاهرة التمييز العنصري والتفرقة الاجتماعية وما يتصل بذلك من تعصب ، و سلطت الضوء على طرق معالجة ومواجهة هذه الظاهرة المقيتة لجعل المجتمع أكثر تلاحماً وتسامحاً.

تنقية 90 ٪ من المناهج والمقررات الجامعية من الفكر المتطرف

د.المشوح لـ "الرياض": إعادة بناء المناهج الدراسية وتعزيز قيم الانتماء للدين والوطن والقياد

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 06 شعبان 1442هـ -19 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875782

كشف المشرف العام على مركز الوعي الفكري بوزارة التعليم الدكتور سعد بن عبدالله المشوح عن إنهاء مراجعة 90 % من محتويات المقررات الدراسية في الجامعات؛ للتأكد من سلامة المحتوى الفكري والسلوكي فيها، واستبعاد كم هائل من هذه المقررات والتي تتنافى مع توجهات وخطط الدولة -رعاها الله-.

وأكد د. المشوح في حوار موسع أجرته معه «الرياض» على البدء في المرحلة المقبلة بمراجعة مناهج ومقررات التعليم العام ومحتويات المكتبات المدرسية، مؤكدا على أهمية إعادة بناء المناهج الدراسية وتعزيز قيم الانتماء للدين والوطن والولاء لقيادة ورموز المملكة.

وقال د. المشوح أن اللائحة المعتمدة لتنظيم عمل وحدات التوعية الفكرية في إدارات التعليم والجامعات شملت حوكمة الإجراءات كافة في معالجة الفكر الضال والقضايا السلوكية بمشاركة جهات حكومية، منها إمارات المناطق، ورئاسة أمن الدولة، والنيابة العامة، مشيرا إلى أن أي مخالفة سيتم رصدها لن تبقى حبيسة الأدراج وسيتم التعامل معها ومحاسبة المخالفين وفق الأنظمة والإجراءات المحددة.

وشدد د. المشوح على أن الفكر الإخواني المتغلغل في مجتمع التعليم هو أخطر التيارات التي سيتم استهدافها من مركز الوعي الفكري، بالإضافة لمواجهة العديد من الظواهر السلوكية المنافية للدين والقيم كالإلحاد والإيمو والتنمر وغيرها.

وقال د. المشوح: إن العمل ضمن فريق وحدات التوعية الفكرية لن يتاح إلا لمن تثبت سلامة فكره وعدم وجود مخالفات سلوكية أو فكرية سابقة، مشيرا إلى تقديم عدد من المميزات الوظيفية والمالية للعاملين فيها.

الحوار تطرق لجوانب متعددة في مركز الوعي الفكري، وفيما يلي التفاصيل:

- كيف ترى مدى أهمية إنشاء وحدات للتوعية الفكرية في إدارات التعليم والجامعات؟ وهل تلغي هذه الوحدات الإدارات السابقة للتوعية الفكرية؟
- وحدات التوعية الفكرية في إدارات التعليم وفي الجامعات كانت هناك إشارة لها وخطابات لتأسيسها في الخمس سنوات الماضية ولكن كانت على استحياء، ولم تكن هناك حوكمة للوحدات بل كانت قرارات وزارية لإنشاء الوحدات الإدارية من دون أن يكون لها نظام وحوكمة أساسية، بمعنى أنه كان هناك توجهات لإنشاء هذه الوحدات في إدارات التعليم والجامعات، ولكن لم تكن واضحة الأهداف والمعالم والتطلعات، وليس لها رؤية أو رسالة واضحة، وبالتالي هناك إدارات تعليم كثيرة حتى ما قبل صدور قرار معالي وزير التعليم الذي صدر مؤخرا لم تكن قد أنشأت وحدات للتوعية الفكرية، وهناك إدارات أخرى سبق وأنشأتها بناء على ما لديها من تصورات من دون أن يكون هناك حوكمة فنية وإدارية لهذه الوحدات. والآن صدر هذا القرار وقام مركز الوعي الفكري بتقديم خطة العمل بإنشاء وحدات التوعية الفكرية في مؤسسات التعليم العالي في كل جامعة حكومية وأهلية، وكذلك أنشئت وحدات للتوعية الفكرية في إدارات التعليم في جميع مناطق المملكة ووضعت أهدافها ورسالتها ومفاهيمها. لذا أصبح لدينا كيانان رئيسان في إدارات التعليم والجامعات.
- ما المعايير والضوابط المعتمدة لعمل وحدات التوعية الفكرية؟
- في السابق لم يكن هناك دليل تشغيلي للوحدات التي أنشئت أو ما عمل على إنشائها، فكانت تخلو من الحوكمة ومن المعايير الدقيقة لاختيار الأعضاء والمعايير الدقيقة لاختيار الأنشطة ومعايير الخطط وطريقة الاتصال مع الوزارة ومع معالي الوزير بشكل وآخر. وفي اللائحة الجديدة هناك العديد من المعايير الرئيسة التي تتناول

وحدات التوعية الفكرية في إدارات التعليم والجامعات وهي معايير موحدة، وتشمل أولا: تطبيق خطة حصانة وهي الخطة الوطنية لمواجهة التيارات الفكرية في المملكة في كافة مؤسسات الدولة، وهذا المعيار الرئيس ينطلق من منطلقات الولاء للمليك وللدين وللوطن ولرموز وقيادة الوطن، وبالتالي نحن نعمل على معيار تعزيز الانتماء الوطني.

أما المعيار الثاني فيركز على المعايير البيئية الموجودة، ويعني ذلك أن وحدات التوعية الفكرية تجاوزت مهامها الإشراف على الدورات والأنشطة، وبدأت تدخل في صلب المقرر والمنهج الدراسي بتعزيز المفاهيم الوطنية التي تكون داخل المقررات الدراسية من الصف الأول الابتدائي وحتى الجامعة، بما فيها مقررات الثقافة الإسلامية في الجامعات وجميع المراحل الدراسية.

أما المعيار الثالث الذي انطلقنا منه فيركز على مواجهة الظواهر السلوكية المنحرفة في المجتمع. وما يعتقده البعض من أن وحدات التوعية الفكرية تتعامل مع الفكر المتطرف فقط وهذا غير صحيح، فوحدات التوعية الفكرية في مؤسسات التعليم كافة وفي مركز الوعي الفكري تتعامل مع كل السلوكيات التي تخالف القيم والعادات والدين، وهناك ظواهر سلوكية مثل الإيمو والإلحاد والتطرف السلوكي، وهناك بعض الاضطرابات السلوكية الموجودة لدى الأشخاص الذين ينتمون للتعليم، لأن المعلم والطالب وعضو هيئة التدريس هم جزء من النسيج الاجتماعي في المملكة، وبالتالي وحدات التوعية الفكرية ستتعامل مع هذه السلوكيات داخل المنظومة التعليمية.

إحالة جميع المخالفات الفكرية والسلوكية للجهات المختصة

وهناك المعيار القانوني، وحاولنا من خلاله أن نرسخ العدالة القانونية والأنظمة، وفي السابق كانت وزارة التعليم تتولى التحقيقات بشكل أو بآخر، أما الآن فهناك شراكات مع عدة جهات حكومية ومنها النيابة العامة، ورئاسة أمن الدولة، والحاكم الإداري في كل منطقة، ولذلك أي مخالفة فكرية أو سلوكية أو إنسانية أو اجتماعية سيتم التعامل معها وفق الأنظمة واللوائح المنصوص عليها في النظام في المملكة بكل شفافية، وهذا يعني أن على كل أب وكل أم أن يطمئنوا على النواحي الفكرية والاجتماعية وظواهر التنمر وغيرها من السلوكيات غير المقبولة اجتماعيا، سيتم التعامل معها عن طريق هذه الوحدات بكل حيادية، وذلك نتيجة حوكمة كافة الإجراءات المرتبطة بأي سلوكيات مخالفة، والتي سيتم التعامل معها وفق الأنظمة واللوائح.

- وهل ستلغي الضوابط المعتمدة في لائحة وحدات التوعية الفكرية الإجراءات السابقة المعتمدة في اللوائح السلوكية للتعامل مع المخالفات السلوكية في المدارس؟
- الآن سيتم رصد جميع الظواهر السلوكية السلبية، وإذا ما وجدت ظاهرة ستقوم وزارة التعليم بدراسة الظاهرة والأسباب التي أدت إليها وطرق التعامل معها وطرق انتشارها، ومن ثم معالجتها والتعامل معها قانونيا داخل المؤسسة وداخل الوزارة، وكانت في السابق بعض الظواهر تبقى حبيسة الأدراج ولا يتم التعامل معها بما يحفظ حقوق الأطراف، فمثلا قد يكون هناك تنمر على المعلم، وبالتالي فإن مواجهة مثل هذا السلوك يكون فيه حفظ لحقوق المعلم أو الطالب، وسيكون لوحدات التوعية الفكرية تدخل وتواصل مع مديري التعامل والوزارة، وتصعيد هذه المواقف حتى يتم التعامل مع المواقف وفق الأنظمة واللوائح حتى يتم ضبطها إجرائيا وقانونيا، والحقيقة أن سبب انتشار الكثير من الظواهر السلبية هو عدم معالجتها بمعالجة حقيقية في الوقت نفسه. ولا شك أن المعلمين والمعلمات مؤهلون وأكفاء وقادرون على التعامل مع مثل هذه الظواهر السلوكية، وسيكون لوحدات التوعية الفكرية في إدارات التعليم دور كبير جدا في تغيير مفاهيم التوجيه والإرشاد الطلابي، وسيكون هناك توعية عن طريق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ونحن بحاجة لثورة إعلامية لمعرفة الحقوق، وسيكون هناك استخدام لـ"بودكاست" و"تويتر" ووسائل التواصل الاجتماعي، وسيكون الشريك الأساسي في هذه التوعية هو الطالب، وسيكون هناك منصات للتوعية الفكرية، ومنصة رئيسة للتوعية الفكرية ستظهر قريبا بإذن الله، سيكون لها تأثير كبير جدا في التوجيه والإرشاد والتوعية، وسيتاح للأطفال التعرف على الكثير من القضايا التي تمسهم، ومنها قضايا التحرش وكيف يواجهونها، فمثل هذه القضايا كان يتم التعامل معها على استحياء، وهناك قضايا أخرى كالانحرافات السلوكية فمنتسبو التعليم بشر، والبشر معرضون للانحرافات، وهي ليست ظاهرة مرصودة ولكن رؤيتنا المستقبلية أن تكون وحدات التوعية الفكرية لديها القدرة على التعامل مع مثل هذه القضايا بشكل أو بآخر.
- هناك قضايا أشرتم إلى التعامل معها كالإلحاد والإيمو والتنمر وغيرها من الانحرافات السلوكية.. هل هناك دراسات تشير لحجم وجود مثل هذه القضايا في مجتمع التعليم؟
- الحقيقة لدينا نقطتان رئيستان، هما التوجيهات الواردة من ولاة الأمر -حفظهم الله- في مواجهة الظواهر السلوكية، ودائما الدولة تتواصل مع الوزارة في قضايا رصد السلوكيات والظواهر المخالفة للدين والسلوك الإنساني والانتماء الوطني، وكذلك من خلال ما تم جمعه من دراسات عن طريق مركز الوعي الفكري

بالوزارة، وحصر الدراسات من رسائل علمية قدمت لنيل الماجستير والدكتوراة في الجامعات السعودية، وحصر الأبحاث التي عملت في المجتمع السعودي، سيتم حصر هذه الظواهر السلوكية والتعامل معها وفق اللوائح.

- ما خطط وبرامج مركز الوعي الفكري لاستئصال الفكر الضال الذي اخترق مجتمع التعليم في السابق؟
- هناك مشروع تم مناقشته مع معالي وزير التعليم، أن يقوم مركز الوعي الفكري بإنشاء المشروع الوطني لفحص المناهج والمقررات الدراسية في التعليم العام، وبإذن الله سيتم فحص جميع المقررات الدراسية وتحليل محتوى هذه المقررات، فعلى سبيل المثال لا نريد أن تقتصر المفاهيم الوطنية في كتاب لغتي الخالدة على عشرة مفاهيم فقط، بل يجب أن تحتوي من أول صفحة لآخر صفحة على أنشطة تعليمية تعزز قيم المواطنة، وكل مقرر دراسي يجب أن يعزز الانتماء للوطن والولاء لولاة الأمر، وفي السابق كانت المناهج الدراسية تتعامل مع مفاهيم فضفاضة وغير دقيقة، على سبيل المثال تتحدث في السابق عن ولي الأمر من دون الإشارة إلى أن ولي الأمر هو خادم الحرمين الشريفين، وهي الأسرة المالكة، ومن دون الإشارة لرموز الدولة، ومن دون تسمية ولي الأمر، وتركز على مفاهيم تتعلق بقضايا الحاكمية والانتماء الأممي، وهذه جميعها سيتم مراجعتها في المقررات الدراسية.
- وماذا عن التعليم الجامعي؟
- بدأنا -ولله الحمد- قبل ثلاثة أشهر مشروع تنقية مقررات الثقافة الإسلامية والمقررات التعليمية في الجامعات، وجميع أصحاب المعالي مديري الجامعات وجميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يدركون هذا الأمر، وتم الطلب من كل جامعة إنشاء لجنة لفحص المقررات والكتب بحيث لا يجاز أي مقرر دراسي إلا بعد أن يخضع للمراجعة من قبل هذه اللجان، وجميع الجامعات -ولله الحمد- لديها لجنة للمراجعة، والجميع يستشعرون مسؤولية الانتماء الوطني والولاء للدولة ولولي الأمر خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، وهذه من أهم أولويات حوكمة اللائحة التشغيلية لوحدات التوعية الفكرية.
- ما ضوابط اختيار العاملين في وحدات التوعية الفكرية في إدارات التعليم والجامعات؟ وهل هناك مزايا ستضاف لهم؟
- الضوابط موجود ومعتمدة، وقرار إنشاء الوحدات يلغي جميع ما سبق من الإدارات أو المكلفين في إدارات التعليم، الآن يجب إعادة إنشاء وحدات التوعية الفكرية بناء على الضوابط المعتمدة والتي تؤكد على سلامة المنهج والوسطية والاعتدال والتاريخ الفكري للمكلفين بالعمل فيها، والتأكد من توافر القدرة والسلامة الفكرية لديهم وسيتم فحص هذه المفردات بدقة من قبل لجان متخصصة في إدارات التعليم والجامعات والوزارة، وسيتم إعادة هيكلة إدارات التوعية الفكرية الموجودة بناء على هذه الضوابط، ولن يعمل في هذه الوحدات إلا من يتم التأكد من سلامة فكره 100 %، وألا يكون لديه قضايا أو انحرافات فكرية أو سلوكية في السابق.

أما الميزات فالنسبة للجامعات، سيتم معاملة المشرف على وحدة التوعية الفكرية وفق اللوائح المنظمة في مجلس شؤون الجامعات بما لا يخالف الأنظمة بحيث يعامل معاملة عمداء الكليات والميزات لهم واضحة ومنصوص عليها، وفي إدارات التعليم لا بد أن يكون مشرفا ومتقدما ويعامل معاملة المشرفين المتقدمين بما يحصلون عليه من ميزات، وهناك ميزات وظيفية ومالية وروح للتنافس، وطلبنا أن ترفع كل وحدة في إدارات التعليم تقريرا كل ثلاثة أشهر، وتقريرا نصف سنوي كل ستة أشهر، بالإضافة للتقرير السنوي، وجميع هذه التقارير ترفع لمعالي الوزير ويتم مناقشتها وعرض المنجزات لجميع إدارات التعليم لخلق روح للتنافس.

خطط لمواجهة

الإلحاد والإيمو والتنمر في الجامعات ومدارس التعليم العام

- هل ستعطى الوحدات في الجامعات وإدارات التعليم صلاحيات تقديم دورات تدريبية بشكل منفرد من دون الرجوع لمركز الوعي الفكري؟
- تقديم الحقائب التدريبية من أي وحدة من وحدات التوعية الفكرية في إدارات التعليم أو في الجامعات من دون معرفة محتوى الحقيبة التدريبية كما كان في السابق أمر انتهى تماما، ولا يتم تنفيذ أي محاضرة أو ورشة عمل أو دورة تدريبية إلا بعد أن يتم فحصها وفق الأنظمة واللوائح.
- ما أهم التيارات الفكرية التي سيتم استهدافها من مركز الوعي الفكري؟
- التيار الإخواني؛ وذلك لأنه أكثر التيارات اختراقا في المملكة، وهذا يعود لسنوات ماضية عندما تغلغل هذا التيار في التعليم وكانت المملكة تتعامل بحسن نية، ولا شك أن التنظيم الإخواني منظم بشكل خطير جدا، وأول شيء

يركز عليه في جميع دول العالم هو التعليم؛ لأنه إذا تم اختراق التعليم يستطيعون أن يسيطروا على عقول الأجيال المقبلة بشكل وبآخر، وبالتالي أكثر التيارات الموجودة هو تيار الإخوان، وهذا لا يمنع من وجود بعض الانحرافات الدينية الأخرى فهناك تيارات تظهر بين الحين والآخر، ونريد أن نحصن أبناءنا من التيارات، ونحن لا نريد أن نخلق صراعا بل نجعل هناك انصهارا واندماجا بين مكونات المجتمع السعودي، ولا نريد أن نذكي الطائفية الدينية أو المناطقية أو المذهبية بل نريد أن يكون الوطن ثم الوطن ثم الوطن هو المعيار الحقيقي الذي يتم من خلاله بناء الوحدة الوطنية، نعم لدينا إشكالية كبيرة جدا في بعض الأفكار المتطرفة، ولكن بعزم المعلمين وإدارات التعليم ورؤوساء الجامعات نستطيع أن نغير للأفضل بإذن الله.

- هناك العديد من الحملات والهجمات الفكرية الموجهة من أعداء المملكة وتستهدف أبناء الوطن عبر الإنترنت، وتحاول تفكيك وحدة الوطن والتشكيك في الولاء للقيادة.. ما دور مركز الوعي الفكري في مواجهة هذه الحملات؟
- مركز الوعي الفكري على دراية تامة بالحركات كافة التي تستهدف أبناء الوطن كالحركة النسوية التي تدعو الفتيات للهروب واللجوء للدول، هناك دول معادية أنشأت مراكز تستهدف أبناء المجتمع السعودي، ولذلك في مركز الوعي الفكري يتم رصد هذه الظواهر ويتم التعامل معها من خلال اللجان الموجودة في الوزارة، والتي تتعامل معها وفق النظام مع الجهات ذات الاختصاص، وكذلك يتم وضع استراتيجيات وخطط، والحقيقة أعتقد أن الإرشاد الطلابي في الوزارة مجتهد ولكنه لم يقدم الطموحات المرجوة منه، ولم نستطع مواجهة مثل هذه المشكلات، وهذه الأفكار ومنها على سبيل المثال الإلحاد وانتشاره، حيث رصدت ظاهرة الإلحاد بين الشباب، فماذا فعل الإرشاد الطلابي معها؟ وماذا قدمت المؤسسات التعليمية أو الجامعات؟ لذلك مركز الوعي الفكري سيؤصل هذه الظواهر تأصيلا علميا ووطنيا للحفاظ على أبناء الوطن وتعزيز قيم التسامح والانصهار والوسطية الدينية وتعزيز قيم الانتماء للدين والولاء لقيادتنا الرشيدة.

ضوابط صارمة لاختيار العاملين في وحدات التوعية الفكرية

- كيف سيتم محاسبة المخالفين ومن يمارسون المخالفات السلوكية والفكرية؟
- اللائحة حددت إذا تم رصد أي سلوك أو أفكار متطرفة في أي مؤسسة تعليمية أو جامعة فهو يخضع للأنظمة والإجراءات الجزائية الواضحة والمنصوص عليها في المملكة ومنها نظام مكافحة الإرهاب ونظام مدونة السلوك الوظيفي، وسيكون هناك محاسبية مع الجهات ذات الاختصاص بكل وضوح وشفافية، كذلك سيتم التعامل مع قضايا التجني على الآخرين وفق الإجراءات والأنظمة الجزائية.
- ما أهم الإنجازات التي تحققت في مركز الوعي الفكري؟
- خلال الأشهر الأربعة الماضية التي عملت بها في إدارة المركز، تمكنا -ولله الحمد- من إنجاز اللائحة، وكذلك تمكنا من فحص المقررات الدراسية الجامعية بنسبة 90 % حيث تم فحص المحتوى والمفردات والمؤلفين، وتم استبعاد عدد هائل من هذه المقررات، والتي تتنافى مع توجهات وخطط الدولة أو تحمل مضامين ضد الدولة أو تحمل مضامين سلوكية وفكرية تختلف عما ترسمه سياسة الدولة -رعاها الله-، وسنبدأ بتحليل مضامين المقررات الدراسية في التعليم العام، كما يتم العمل على مراجعة الكتب والمراجع في المكتبات المدرسية، وكذلك مواقع إدارات التعليم، وتحليل محتوى وسائل التواصل الاجتماعي، ولدينا طواقم تقنية تعمل لتصحيح مسار الوعي الفكري في مؤسسات التعليم.

«توكلنا» يُتيح تسجيل العمالة المخالفة واستعراض الصكوك والوكالات

يدعم تسجيل الجميع مباشرة دون الحاجة لتزكية «أبشر»

المصدر: جريدة المدينة الاحد 08 شعبان 1442هـ -21 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/723577

واس - الرياض

أعلن تطبيق توكلنا عن إطلاق إصداره الجديد، الذي يضم عددًا من الخدمات المميزة وأبرزها خدمة تعريف رقم الجوال من التطبيق مباشرة ودون الحاجة إلى التعريف عن طريق منصة أبشر، بالإضافة إلى إتاحة التسجيل في التطبيق للعمالة الوافدة بصرفِ النظر عن حالتهم النظامية.

وتتيح خدمة (تعريف رقم الجوال) في توكلنا للمواطن والمقيم تزكية أي شخص سواءٌ كان أحد التابعين أو المكفولين أو محتضنًا أو أي شخص آخر ممن ليس لديه حساب في أبشر عن طريق تعريف رقم جواله بواسطة التطبيق مباشرة، ليتمكن من التسجيل دون الحاجة إلى تزكية من منصة أبشر، كما تتيح هذه الخدمة إمكانية إعادة تعريف الشخص عند رغبته في تغيير رقم جواله، وذلك في إطار الجهود التي يبذلها القائمون على التطبيق لتحسين تجربة المستخدم والتأكد من جودة الخدمات المقدمة.

وأضاف التطبيق في إصداره الجديد بقائمة خدماته خدمة (عرض الصكوك والوكالات) للمواطن والمقيم، وتمكّن هذه الخدمة المستخدم من استعراض جميع الصكوك والوكالات المسجلة لدى وزارة العدل بالاعتماد على رقم الهوية، مع إمكانية حفظ الصك بصيغةPDF ، وعند اختيار أحد الصكوك في خدمة صكوكي سيظهر رقم الصك وتاريخه والمدينة والمساحة ونسبة التملك ونص الصك. وأتاحت إدارة تطبيق توكلنا التسجيل في التطبيق للعمالة الوافدة ممن لديها بعض المشكلات النظامية، وذلك من منطلقات إنسانية، وقد أثبت التطبيق فاعليته ، ويواصل بخطى متسارعة إضافة الخدمات الحكومية للوصول إلى الهدف المنشود، بأن يكون التطبيق الشامل الذي يحتوي على جميع الخدمات التي يحتاجها المواطن والمقيم والزائر لإنهاء أعمالهم اليومية.

أبرز الخدمات الجديدة للتطبيق

تسجيل أي شخص دون الحاجة إلى تزكية من منصة أبشر
إعادة تعريف الشخص عند رغبته في تغيير رقم جواله
خدمة عرض الصكوك والوكالات للمواطن والمقيم
تسجيل العمالة الوافدة ممن لديها مشكلات من منطلقات إنسانية

زمان: الرخص المهنية للمعلمين إلزامية والتطبيق يوليو المقبل

بدء اختبارات الفترة الثانية لشاغلي الوظائف التعليمية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 08 شعبان 1442هـ -21 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/723559

المدينة - الرياض

بدأت هيئة تقويم التعليم والتدريب امس تطبيق الفترة الثانية لاختبارات الرخص المهنية لشاغلي الوظائف التعليمية «الاختبار التربوي العام» وتستمر حتى الجمعة 26 مارس 2021م، حيث تصدر الهيئة الرخص المهنية بأنواعها كافة (ممارس، ومتقدم، وخبير) للحاصلين على الشهادة الجامعية (بكالوريوس) فما فوق.

وكشف رئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب الدكتور حسام زمان خلال تصريحات متلفزة أن تطبيق الرخص المهنية للمعلمين والمعلمات إلزامية، وسوف تُطبّق الرخص المهنية في شهر يوليو المقبل بعد العام الدراسي الحالي، وسوف يتم منح الرخصة المهنية لكل من اجتاز اختبار الكفايات السابقة ويشكلون تقريباً 25% إلى 30%،

و سوف يتم حصولهم على الرخصة المهنية بناءً على الدرجات التي حققوها وأيضاً حسب سنوات الخبرة في الميدان، مشيرا الى أن اختبار الرخص المهنية هو تطوير لاختبار الكفايات التي كانت الهيئة تقدمه سابقاً.

وتعدُ الرخص المهنية للمعلمين والمعلمات وثيقة تصدرها الهيئة وفق معايير وضوابط محددة، يكون الحاصل عليها مؤهلاً لمزاولة مهنة التعليم، بحسب مستويات معينة ومدة زمنية محددة، وكما انها إحدى متطلبات الحصول على الرتبة المهنية الصادرة من وزارة التعليم؛ اجتياز اختبارات الرخصة التي بُنِيت لقياس المعايير التربوية العامة والتخصصية، حيث يتكون الاختبار من قسمين؛ الأول الاختبار التربوي العام، والثاني الاختبار التخصصي.

وتشمل المعايير والمسارات المهنية بالإضافة إلى الاختبار التربوي العام عددًا من التخصصات، منها: (تخصصات لكافة المراحل في التربية الإسلامية، واللغة العربية، والرياضيات، والعلوم، والفيزياء، والكيمياء، والأحياء، واللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والتاريخ، والجغرافيا.

وتستهدف اختبارات الرخص المهنية الارتقاء بالعملية التعليمية وقياس المعايير التربوية العامة والتخصصية، بالاضاة الى رفع جودة التعليم العام وكفايته

نظام جديد لردع محترفي التسول

المصدر: جريدة المدينة السبت 08 شعبان 1442هـ -21 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/723422

المدينة _ جدة
يعقد مجلس الشورى الثلاثاء المقبل -عبر الاتصال المرئي- جلسته العادية الثانية والعشرين من أعمال السنة الأولى للدورة الثامنة، لمناقشة عددٍ من الموضوعات التي انتهت من دراستها لجانه المختصة وأعدت تقارير بشأنها.
وأدرج المجلس ضمن جدول أعمال جلسته للمناقشة تقريرًا مقدمًا من لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع نظام مكافحة التسول، المحال إليها، وذلك بعد أن أتمت اللجنة دراسة المشروع وقدمت عليه توصيتها ووجهة نظرها تمهيدًا لعرضه على المجلس.
بينت اللجنة في تقريرها بعد دراستها لمشروع النظام وجود حاجة ماسة لسدّ الفراغ التشريعي لمعالجة ظاهرة التسول كونها من الظواهر السلبية التي تشكل خطرًا وتهديدًا على أمن المجتمع واستقراره وعاملًا مؤثرًا في تعطيل الحركة الاقتصادية، مؤكدةً في تقريرها أهمية مشروع النظام مع انتشار وارتفاع أعداد المتسولين نتيجة عدم وجود رادع نظامي.
وكانت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بالمجلس قد درست في اجتماعها الأخير مشروع النظام المحال إليها، ورأت في تقريرها مناسبة ما تضمنه النظام من مواد لمعالجة هذه الظاهرة والقضاء عليها ومتابعة حالات ممارسيها من النواحي الاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية.
كما يستمع المجلس في جلسته إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها في جلسة سابقة تجاه مشروع تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، حيث يصوت بعد ذلك المجلس على ما تضمنته وجهة نظر اللجنة بشأن التعديلات على المشروع.

مصادر عكاظ: الممتنعون عن النفقة كالمعنفين للأطفال.. المحاكم تسلّمت التعميم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 08 شعبان 1442هـ -21 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2062196

علمت «عكاظ» عن صدور تعميم إلى المحاكم، أكد على مراعاة ما تقضي به النصوص النظامية الواردة في «نظام الحماية من الإيذاء» و«نظام حماية الطفل» في حالة النظر القضائي، واعتبار الامتناع عن النفقة المقررة شرعاً إحدى صور العنف الموجه للطفل.
في غضون ذلك، أصدرت محكمة الأحوال الشخصية في جدة 3 أحكام بين زوجين، في إثبات زيارة الأب لأبنائه ونفقة ماضية ومستقبلية للزوجة وفق دعواها التي اطلعت عليها «عكاظ».«
ففي القضية طالب الأب بحق الزيارة لأبنائه متهماً زوجته بالنشوز وأنها تركت بيت الزوجية بسبب خلافات وهي لا تزال على ذمته، وطلب من المحكمة تمكينه من زيارة أولاده الذين يسكنون مع والدتهم. في المقابل ردت الزوجة بأنها لا تمانع

من ذلك لكنها اشترطت ألا يذهب الأبناء لمنزل والدهم بسبب تعنيفه لهم، وبعد المداولات قضت المحكمة للأب بزيارة أبنائه الثلاثة، يومين في الأسبوع، وفي الإجازات المدرسية الكبيرة يكون الأولاد أسبوعاًعند والدهم وأسبوعاً مع والدتهم، والأعياد مناصفة؛ عيد الفطر عند والدتهم وعيد الأضحى عند والدهم والسنة التي تليها بالعكس وهكذا، على أن تكون الزيارة في جدة.

المحكمة تسأل والزوجة تجيب

في الدعوى الثانية قدمت الزوجة دعواها في جلسة ترافع إلكتروني للمطالبة بنفقة ومصروفات ماضية، وقالت في دعواها إن عقد زواجها لا يزال قائماً ولها منه 3 أبناء، وأضافت أن زوجها لا ينفق عليها ولا على أولادها وأنها أنفقت خلال تركها المنزل من بداية العام أكثر من 60 ألف ريال موزعة بين تكاليف شراء أجهزة تابلت وآيباد للمنصة المدرسية لأبنائها وفواتير إنترنت ورسوم مدارس خاصة ومصاريف معيشية وفواتير كهرباء، فسألت المحكمة الزوجة: «هل نويتِ الرجوع على الزوج على ما أنفقتِ؟» فأجابت: «لم أنوِ الرجوع عليه في المصاريف»، ثم أضافت «شفت الوضع ما تعدل فقلت أطالب إذا كان لي حق آخذه»، وعليه قضت المحكمة برد دعوى الزوجة المدعية وأخلت سبيل الزوج المدعى عليه.

حكم مشمول بالنفاذ المعجل

في الدعوى الثالثة التي أقامتها الزوجة للمطالبة بالنفقة المستقبلية للفترة القادمة، وأجاب الزوج على الدعوى أن زوجته ليست لها نفقة لأنها ترفض الرجوع إلى بيت الزوجية، ثم استدرك بقوله إنه لا مانع من نفقة أولاده وإنه يعمل براتب 13 ألف ريال وعليه التزامات شهرية تبلغ 8500 ريال شهرياً قيمة تمويل عقاري، وحاولت المحكمة تقريب وجهة النظر بين الخصمين من خلال لجنة الصلح ولم يتفقا. وعلى ذلك اقترح قسم الخبراء بالمحكمة أن تكون نفقة الزوجة المستقبلية حال الاستحقاق 900 ريال شهرياً تضاعف في العيدين للكسوة، ونفقة الأولاد المستقبلية 800 ريال شهرياً لكل واحد منهم تضاعف في العيدين للكسوة. ووافقت الزوجة على المقترح ورفض الزوج وطلب خفض المبلغ إلى 500 ريال.

وبعد المداولات ولطلب الزوجة نفقة أولادها المستقبلية، حكمت المحكمة بإلزام الزوج أن يدفع لزوجته نفقة أولاده الشهرية المستقبلية مبلغاً وقدره 800 ريال سعودي لكل فرد منهم في اليوم الـ27 من كل شهر ميلادي ابتداء من تاريخ النطق بالحكم، وتضاعف في العيدين للكسوة، على أن يدفع نفقة عيد الفطر في اليوم الأول من كل رمضان ويدفع نفقة عيد الأضحى في اليوم الأول من كل ذي الحجة اعتباراً من العام الحالي ليكون حكماً مشمولاً بالنفاذ المعجل، كما ألزمت المحكمة الزوج بأن يدفع لزوجته أيضاً ما اتفقا عليه وهو مبلغ وقدره 1500 ريال رسوماً دراسية متأخرة.

بالتزامن مع يوم السعادة العالمي

السعودية أسعد الدول العربية لعام 2021

المصدر: جريدة عكاظ السبت 08 شعبان 1442هـ -21 مارس 2021م

https://www.okaz.com.sa/variety/na/2062089

تصدرت السعودية مؤشر السعادة العام لسنة 2021 كأسعد الدول العربية لعام 2021.

وحققت المملكة العربية السعودية المركز الـ21 عالمياً في مؤشر تقرير السعادة العالمي، تلتها الإمارات في المرتبة 27 عالميا والثانية عربيا، ثم البحرين في المرتبة 35، حسب تقرير سنوي صدر برعاية الأمم المتحدة.

واحتفظت فنلندا بلقب «أسعد بلد في العالم» للعام الرابع على التوالي، متقدمة على الدنمارك وسويسرا وأيسلندا، في تصنيف عكس تقدما مفاجئا لبلدان عدة على «مؤشر السعادة» خلال الجائحة.

ويستند معدو الدراسة التي ترعاها الأمم المتحدة والمنشورة سنويا منذ 2012، إلى استطلاعات رأي من معهد «غالوب» يجيب فيها السكان عن استبيانات بشأن درجة السعادة الشخصية. وتتم مقارنة هذه البيانات مع إجمالي الناتج المحلي ومؤشرات التضامن والحرية الفردية والفساد، لوضع درجة نهائية على 10.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

تحسين علاقة العمل التعاقدية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 08 شعبان 1442هـ -21 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/21/article_2054341.html

سعود بن هاشم جليدان

تعرضت دول الخليج العربي لانتقادات من جهات متعددة ولأعوام طويلة بسبب نظام علاقة العمل التعاقدية مع العمالة الخارجية الذي يتطلب كفالة المواطن للوافد. وعلى الرغم من هذه الانتقادات، فقد وفر أسلوب التعاقد هذا، الوظائف لملايين البشر حول العالم، وأسهم في تحسين حياة عشرات الملايين من الناس في أرجاء المعمورة. وفي الوقت نفسه ساعد هذا الأسلوب الدول الخليجية على تسريع وخفض تكاليف عمليات التنمية وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية وزيادة رفاهية شعوبها. ومع كل المنافع التي جناها الوافدون والدول الخليجية وشعوبها إلا أن العمل به لفترة طويلة قاد إلى بعض التشوهات في أسواق العمل الخليجية.

تزامن استخدام الكفالة مع نهضة اقتصادية شاملة، وعجز في عرض ومهارات العمالة المحلية، وفتح دول الخليج أسواق العمل لاستقدام العمالة الخارجية، ما رفع مرونة عرض القوى العاملة وسمح بتدفقها بأعداد كبيرة. وتسببت مرونة عرض العمالة في الضغط على الأجور وبقائها مثبطة في القطاع الخاص لفترات طويلة ما حد كثيرا من نموها. أدى الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة إلى انكشاف أسواق العمل الخليجية على أسواق عمل الدول الرئيسة المصدرة للعمالة، فعند ارتفاع الأجور سابقا في دولة، ككوريا الجنوبية مثلا، توقف استقدام العمالة منها، وازداد التوجه إلى دول أخرى في جنوب وشرق آسيا وبعض الدول العربية. قاد الاعتماد المتزايد على وافدي دول معينة، إلى زيادة تأثر أسواق العمل الخليجية بتطورات أسواق العمل في هذه الدول، فعند تحسن الأجور في إحدى الأسواق الرئيسة أو ارتفاع معدلات البطالة فيها تتفاعل أسواق العمل الخليجية مع هذه التغيرات.

لعل أبرز المآخذ على أسلوب الكفالة هو حده من حركة انتقال العمالة بين القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الإنتاجية. وتسهم سهولة تنقل العمالة بين القطاعات الاقتصادية والمشغلين في زيادة مواءمة الوظائف والمهارات ما يحسن إنتاجية العمالة ونمو أجورها، كما يسرع من تحولات القطاعات الاقتصادية ويعد رافدا من روافد النمو الاقتصادي. حملت متطلبات الكفالة الكفيل عديدا من المسؤوليات وفي مقابل ذلك منحته حق الاحتفاظ بالعمالة. وأدى هذا إلى الحد من سرعة التحولات الاقتصادية وقاد إلى ضمور الأجور لفترة طويلة، خصوصا مع توجه المشغلين إلى الاستقدام من الدول الأقل أجرا. قاد توجه المشغلين إلى الاستقدام من الدول الأقل أجرا، إلى تراجع الأجور من إجمالي الناتج المحلي (القيمة المضافة) في الدول الخليجية، وبذلك أصبحت الدول الخليجية كثيفة الاستخدام للعمالة، كما قاد إلى زيادة كبيرة في نسبة المقيمين من إجمالي السكان.

أسهم تراجع معدلات الأجور في الدول الخليجية مقارنة بالناتج المحلي للفرد في عزوف كثير من العمالة الوطنية عن العمل في القطاع الخاص. ومكنت ممارسات الكفالة المشغلين من التحكم أكثر في معدلات الأجور والضغط بدرجة أكبر على مكفوليهم. وأدى هذا إلى تفضيل المشغلين توظيف العمالة الوافدة على العمالة الوطنية ورفع مع مرور الوقت معدلات البطالة الوطنية. من جهة أخرى، تسببت متطلبات الكفالة وانخفاض الأجور في عزوف بعض العمالة الماهرة الأجنبية عن القدوم للعمل في المنطقة أو مغادرتها، ما أفقد أسواق العمل المحلية أيادي ماهرة متعددة. عموما، قادت ممارسات الكفالة والاستقدام المستمر إلى خفض تراكم الخبرات المكتسبة من العمل، ما قد يكون تسبب في خفض معدلات النمو الاقتصادي.

سيمنح تحسين علاقة العمل التعاقدية وإلغاء متطلبات الكفالة العمالة الوافدة حرية أكبر في التنقل بين القطاعات والمؤسسات، وسيوفر لها مرونة أكبر في العودة إلى أوطانها، ويخفف من الآثار النفسية لمتطلبات الكفالة، كما سيسهم في نمو الأجور، وبالتالي تحسن الإنتاجية. إضافة إلى ذلك، سيخفض نظام التعاقد الجديد جاذبية العمالة الوافدة للمشغلين

حقوق الإنسان في الصحافة

ويقلص الفوارق بينها وبين العمالة الوطنية. في المقابل، سيرفع النظام الجديد جاذبية العمل في المملكة للوافدين، ويرفع معدلات تدفق العمالة الوافدة إليها، ما يتطلب مراقبة نتائج هذا القرار وقد يستلزم اتخاذ إجراءات أخرى للحد من تدفق العمالة غير الماهرة. عموما، إن إلغاء متطلبات الكفالة سيرفع تنافسية العمالة الوطنية، وسيساعد - بلا شك - على خفض معدلات البطالة الوطنية على الأمد الطويل، ويرفع الأجور، ما سيحسن المعيشة للشرائح العاملة المحلية والوافدة. وهذا سيسهم في الأمد الطويل في رفع عدالة توزيع الدخل بين الشرائح السكانية المختلفة، كما سيحسن إنتاجية العمالة والاقتصاد ككل. في المقابل، سيضغط ارتفاع الأجور على أرباح المؤسسات وأسعار السلع والخدمات، ما قد يؤثر - بشكل أو آخر - في معدلات التضخم.

تسببت متطلبات الكفالة وممارسات العمل التي نتجت عنها في تمايز واختلاف أسواق عمل الوافدين والمواطنين، وأحيانا بين جنسيات الوافدين. وتسبب التمايز في أسواق العمل في إيجاد تباين للأجور وتركز لجنسيات معينة في قطاعات محددة. وسيساهم تحسين علاقة العمل التعاقدية في الحد من تمايز أسواق العمل بين المواطنين والوافدين، وفي رفع انسجام أنظمة العمل الوطنية مع المعايير الدولية، وتحسين بيئة العمل المحلية، ومنح مزيد من الحقوق للعمالة. وهذا سيحسن صورة المملكة الخارجية، ويحد من الانتقادات المتعلقة بحقوق العمالة الوافدة، ويرفع في الوقت نفسه تصنيفات المملكة في سوق العمل، وقد يحفز تدفق مزيد من الاستثمارات إليها.

وزير التعليم والقرار الواعي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 08 شعبان 1442هـ -21 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/723591

عبدالرحمن عربي المغربي

جاء قرار معالي وزير التعليم الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ بإنشاء وحدات التوعية الفكرية في جميع إدارات التعليم العام والجامعي بهدف تعزيز قيم المواطنة والاعتدال والتصدي لأفكار التطرف والانحلال قراراً واعياً بأهمية الأمن الفكري وحماية الثروة البشرية من المواطنين والشباب والشابات في ظل الانفتاح العالمي المتعدد الأوجه والذي نعيشه من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية وتنوع وسائل التأثير الفكري، فقد أصبحنا بحاجة ماسة لتقديم الدعم والمتابعة لهم لحمايتهم من السقوط في هاوية الأفكار المضللة ونشر قيم الاعتدال والوسطية بين أفراد المجتمع وشبابه من الجنسين.

ولا يخفى علينا مكانة الأمن الفكري

وعلاقته الراسخة بفروع الأمن المترابطة والمتداخلة مع بعضها لتحقيق الأمن السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والنفسي، والديني كعملية حيوية وديناميكية متداخلة ومترابطة بين بعضها البعض، خاصة وأن هذا المشروع التوعوي الفكري يهدف إلى دعم وتحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال الانتماء للوطن وتعزيز الولاء لولاة الأمر ونشر ودعم ثقافة المواطنة وتحصين وحماية الأجيال من أي محاولات خبيثة من الأعداء المتربصين لزعزعة أمن هذا الوطن الغالي، فالقرار جاء ملامساً لاحتياجات المرحلة الحالية ومساهماً في سد الثغرات ومنظماً للعملية التعليمية وتوفير ضمانات سلامتها من الترويج للأفكار المتطرفة.

إن المخالفات الفكرية لها انعكاساتها الخطيرة على المجتمع وعلى الهوية الثقافية والوطنية، واذا تُركت دون متابعة وعلاج فكري مدروس وملائم لكل حالة من قبل مختصين مؤهلين يعملون في هذه الوحدات ولديهم العلم الكافي والوعي الحكيم لوضع الخطط المستقبلية ستكون العواقب وخيمة.

رسالة..

من أضاء الطريق لحماية الأجيال استطاع صناعة مستقبل مدهش لهم.

كاريكاتير

	الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية **المصدر: جريدة الاقتصادية** **الجمعة 08 شعبان 1442هـ** **- 21 مارس 2021م** https://www.aleqt.com/2021/03/19/article_2053351.html
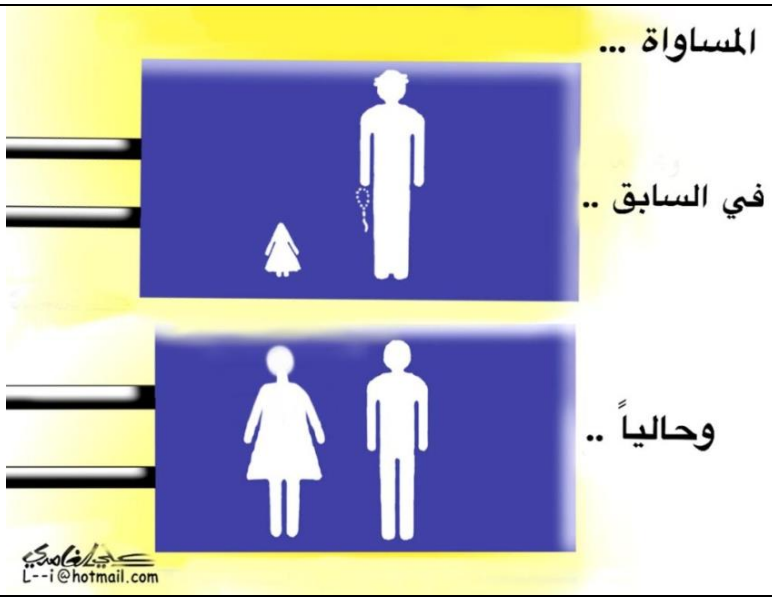	المدينة **المصدر: جريدة المدينة** **الاحد 08 شعبان 1442هـ -** **21 مارس 2021م** https://www.al-madina.com/article/723578